

السيولة وأثرها على أسعار أسهم البنوك خلال جائحة كورونا

د. عبدالله صلاح حردان

جامعة العلوم الاسلامية العالمية

عمان - الأردن

الملخص

عصفت ببلادي والعالم أجمع جائحة فيروس كورونا COVID-19 ، والتي أثرت على الاقتصاديات العالمية بشكل كبير ، وكان للأردن نصيب من ذلك . فقد تأثر كثير من القطاعات الاقتصادية والأفراد ، وتأثرت معها أيضا بورصة عمان. وللتغلب على هذه الأزمة أعلن البنك المركزي حزمة من الاجراءات لضمان تدفق السيولة عن طريق البنوك من خلال تخفيف القيود على استخدام الاحتياطيات، ودعم التسهيلات الائتمانية. في ظل هذه الظروف ، جاءت هذه الدراسة لبحث مدى تأثر أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بالاجراءات التي اعلن عنها البنك المركزي الأردني من ضخ للسيولة ، ودعم البنوك في التوسع في منح الائتمان وبشروط ميسرة . بلغت عينة الدراسة أربعة عشر بنكا مدرجة أسهما في البورصة ، وهي تمثل جميع البنوك المدرجة عدا بنك واحد استثنى من الدراسة لايقاف تداول أسهمه لعدة فترات . ولتحقيق أهدافها ، عملت الدراسة على أخذ فترتين زمنييتين لغايات المقارنة وذلك خلال فترة الكورونا: الأولى قبل اعلان البنك المركزي عن اجراءات دعم السيولة ، والفترة الثانية بعد الاعلان عن ضخ السيولة ، وبذلك امتدت الدراسة للفترة 2019 و 2020 . ومن خلال تحليل الانحراف المعياري لأسعار الأسهم عن الفترتين ، توصلت الدراسة الى انخفاض الانحراف المعياري لدى غالبية البنوك بعد قرارات البنك المركزي بضخ السيولة، مما يشير الى وجود أثر لسيولة في السوق على أسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان ، والتي بالرغم من انخفاض أسعار أسهمها نتيجة قلق المستثمرين بسبب اثار جائحة كورونا ، الا أن تدخل البنك المركزي من خلال الاجراءات التي اتبعها كان له أثر في ضبط مخاوف المستثمرين وتهدئة الأسواق، والتخفيف من الآثار السلبية لهذه الجائحة .

الكلمات المفتاحية: السيولة ، أسعار الأسهم ، البنوك ، COVID-19

Abstract

Liquidity and its impact on banks stock prices during the Corona pandemic

Coronavirus (COVID-19) pandemic has struck my country and the whole world, affected the global economies greatly, and Jordan had a share of that. Many economic sectors and individuals were affected; Amman Stock Exchange was also affected. To overcome this crisis, the Central Bank implemented a range of facilities to improve liquidity in financial markets by easing restrictions on the use of reserves and supporting credit facilities. In light of these circumstances, this study examines the extent to which the shares of banks listed on Amman Stock Exchange were affected by the liquid facilities announced by Central Bank of Jordan and supporting banks to expand the granting of credit and on concessional terms. The study sample consisted of fourteen banks whose shares are listed on the stock exchange, and they represent all listed banks except for one bank that was excluded from the study as a result of suspending trading its shares for several periods. In order to achieve its objectives, the study took two periods for the purposes of comparison, during the Corona period: the first before the Central Bank announced procedures to support liquidity, and the second period after the announcement of liquidity support, and thus the study extended for the period 2019 and 2020. By analyzing the standard deviation of stock prices for the two periods, the study found a decrease in the standard deviation of most banks after the decisions of the Central Bank to facilitate liquidity, which indicates the existence of an impact of liquidity in the market on the share prices of banks listed on Amman Stock Exchange. Despite the decline in share prices - which resulted from investor concern due to Corona pandemic- the intervention of the Central Bank had an impact on controlling investor concerns, calming markets, and mitigating the negative effects of this pandemic.

Key words: liquidity, stock prices, banking, COVID-19

المقدمة

ظهور فيروس كورونا مع نهاية عام 2019 في مدينة يوهان الصينية ، ثم بدأ بالانتشار على مستوى العالم وبشكل متسارع ، وبدأت معه متاعب صحية جديدة ومتاعب اقتصادية أثرت على المؤسسات المالية والاقتصادية، ومدخرات تلك المؤسسات وكذلك الأفراد، وانعكست تلك الأزمة الاقتصادية على مخاوف المستثمرين من خلال أسعار الأسهم في الأسواق المالية.

في الأردن بدأت مرحلة جديدة مع بداية الاغلاقات والحظر في شهر اذار 2020 ، حيث إجراءات التباعد الاجتماعي والحظر الكلي أو الجزئي لتقليل حركة المواطنين وتخفيض الاحتكاك بينهم، واغلاق الحدود وجميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، مما كان له الأثر السلبي على الحركة التجارية والصناعية، وليمتد الى أغلب القطاعات الاقتصادية نتيجة شح السيولة اللازمة لشراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج واستمرار عملياتها التشغيلية وتغطية التزاماتها المالية، وضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين مما أدى الى تراجع في المبيعات. ونتيجة لهذه الظروف غير الاعتيادية ونتيجة الاغلاق ازداد قلق المستثمرين وازدادت مخاوفهم مما أثر على أسعار الأسهم وعلى حجم التداول وأدى الى تراجع البورصة. ولذلك قام البنك المركزي بسلسلة من الاجراءات لدعم الاقتصاد عن طريق القطاع المالي، والبنوك العاملة في الأردن على وجه الخصوص، والتي تعتبر عصب حياة وشريانه المالي، عبر تخفيض سعر الفائدة واصدار التعليمات الناظمة لأعمال البنوك بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الائتمانية والمصرفية للقطاعات كافة. كما حرص البنك المركزي على تقليل الآثار السلبية لهذه الجائحة عبر تمديد فترات التسوية المتعلقة بالشيكات المرتجعة، وطرح برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المهنيون والحرفيون وأصحاب المؤسسات الفردية بقيمة 500 مليون دينار أردني. سمح البرنامج بالحصول على الائتمان لغايات تمويل رأس المال العامل وتغطية النفقات التشغيلية بما فيها الرواتب والأجور، وكذلك زيادة أجل القروض الممنوحة وباستحقاق يمتد الى 42 شهرا، ومن ضمنها 12 شهرا فترة سماح، وتأجيل الأقساط للشركات المتضررة وبدون فوائد أو عمولات تأخير، وزيادة سقف التمويل لقطاعات متعددة ، وكل ذلك بهدف التخفيف على القطاعات المتضررة.

خلال هذه الفترة غير الاعتيادية، قامت البنوك المسجلة في الأردن بزيادة مخصصاتها الائتمانية لتغطية الخسائر المتوقعة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا؛ مما أدى إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان المحتملة ؛ لذلك يعزى السبب الرئيسي وراء انخفاض صافي ربح البنوك المسجلة في الأردن إلى زيادة نسبة البند المخصص لخسائر الائتمان، الأمر الذي يشير إلى أن البنوك الأردنية ما زالت تحافظ على مرونتها وكفاءتها المالية. (منتدى الاستراتيجيات الأردني jsf.org/ar/content). تجاوزت البنوك مع سياسات البنك المركزي واجراءاته، وقد أفاد تدخل الحكومات لدعم الاقتصاد البنوك بشكل غير مباشر، حيث جاءت الزيادة في الاقراض مدفوعة ببرامج الدعم الحكومية (Beck & Keil, 2021). ومع كل ذلك، ورغم أهمية دور البنوك في منح الائتمان، فإن هذه الاجراءات لها ايضا سلسلة من الاثار على مرونة القطاع المصرفي في المستقبل، الذي قد يواجه تدهورا في جودة الأصول نتيجة زيادة الضغط المالي على أداءه، وبالتالي وحتى بعد رفع الاغلاق وبدء عودة الاقتصادات لفتح ابوابها، فإن التأثير على هذا القطاع المصرفي مستقبلا ما زال غير معروف (Kunt, Pedraza, & Ortega, 2020)

اجراءات البنك المركزي

في ضوء مخاطر جائحة كورونا على صحة الناس والاقتصاد قرر البنك المركزي في 2020/3/15 اتخاذ حزمة من الإجراءات الاحترازية لاحتواء التداعيات السلبية لفيروس COVID-19 على أداء الاقتصاد المحلي. تتلخص هذه الإجراءات بالسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تأثرت بتداعيات هذا الفيروس، بالإضافة إلى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني بقيمة 550 مليون دينار من خلال تخفيض الاحتياطي النقدي الإلزامي، وتخفيض كلف التمويل وزيادة الآجال للتسهيلات القائمة والمستقبلية للقطاعات الاقتصادية، بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة من خلال برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم إجراءات الشركة الأردنية لضمان القروض بتخفيض عمولات برامج الشركة ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية. وكانت هذه الاجراءات على النحو التالي: (www.cbj.gov.jo)

أولاً: تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد:

1. السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على الشركات المتأثرة ، على ألا تتقاضى البنوك عمولة أو تفرض فوائد تأخير على هذه الشركات جرأ ذلك.
2. السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.
3. تأجيل أقساط عملاء التجزئة بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية دون أية عمولة أو فوائد تأخير.
4. يتم العمل بهذه الإجراءات حتى نهاية العام 2020.

ثانياً: ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.

كما قرر البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الاضرمي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، الأمر الذي أدى الى توفير سيولة إضافية للبنوك بقيمة 550 مليون دينار أردني مما مكن البنوك من عكس هذا الاجراء بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الافراد والشركات. وهو ما أدى إلى زيادة قدرة البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية وزيادة نمو حجم السيولة المحلية.

ثالثاً: تخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية وعلى النحو الآتي:

 1. تخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح 1.00% بدلا من 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و0.5% بدلا من 1.0% للمشاريع في باقي المحافظات.
 2. تعمل البنوك على تخفيض الفوائد بنفس النسبة على القروض القائمة حالياً.
 3. زيادة الآجال المتاحة للسلف ولكافة القطاعات المستهدفة في البرنامج داخل العاصمة وتوحيدها مع باقي المحافظات لتصبح 10 سنوات، من ضمنها سنتين فترة سماح لمن يرغب.
 4. رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عند 4 مليون دينار.
 5. شمول القطاع التصديري ضمن البرنامج (علماً بأن القطاعات المشمولة حالياً هي الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والصحة والتعليم التقني والفني والمهني والاستشارات الهندسية)

- رابعاً: تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية:
1. تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.50% إلى 0.75% لكافة القروض التي سيتم منحها وحتى نهاية العام 2020.
 2. تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75% للقروض التي سيتم منحها وحتى نهاية العام 2020.
 3. رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من 80% إلى 90%.
- أدت هذه الاجراءات إلى زيادة قدرة البنوك على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية وزيادة نمو حجم السيولة المحلية، حيث ارتفع إجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك المرخصة بنسبة 2.2% بنهاية شهر أيار، أي بعد الحظر، مقارنة بشهر شباط، أي قبل الحظر، مما أدى إلى زيادة نسبة السيولة المحلية بنحو 1.5% مقارنة لنفس الفترة (بحسب النشرة الشهرية للبنك المركزي).
- وفيما يخص أداء بورصة عمان، فقد أشار تقرير منتدى الاستراتيجيات الأردني (<http://jsf.org>) الى تسجيل تراجع واضح لمؤشرات بورصة عمان مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض إجمالي حجم التداول خلال النصف الأول من عام 2020 بقيمة بلغت 252.5 مليون دينار أردني أو ما نسبته 38%، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 24% بمقدار 131 مليون سهم، وذلك مقارنة بالنصف الأول لعام 2019. كما بين التقرير انخفاض إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال شهر حزيران 2020 (بعد الإغلاق) بنسبة 4.9% مقارنة بشهر آذار 2020 (قبل الإغلاق)، إضافة إلى انخفاض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم (مرجحاً بالأسهم الحرة) بنسبة 3.9% لنفس الفترة بمقدار 65 نقطة.
- وفي ضوء استمرار الآثار السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة للعام 2021، اتخذ البنك المركزي الأردني عدة اجراءات تمثلت في: (نشرات البنك المركزي www.cbj.gov.jo)
- زيادة سقف برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا ليصبح 700 مليون دينار أردني بدلاً من 500 مليون دينار أردني.
 - زيادة أجل القروض الممنوحة على برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا سنة كاملة.

- زيادة سقف القروض الممنوحة لعدد من القطاعات (الخدمات السياحية عدا الفنادق، قطاع الجملة، قطاع التجزئة وقطاع التعليم) على برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا.
 - زيادة سقف التمويل لقطاع السياحة ضمن برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية والبالغ حجمه 1.2 مليار دينار ليصبح 4 مليون دينار بدلاً من 3 مليون دينار.
 - تمديد العمل بتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة من جائحة كورونا حتى نهاية العام دون عمولات او فوائد تأخير.
- وبذلك فقد اتبع البنك المركزي الأردني سياسات واضحة ومحددة للحد من الآثار الخطيرة لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني ، وامتدت هذه الاجراءات لغاية نهاية العام 2020 ، ثم أعلن البنك المركزي عن اجراءات اضافية داعمة للسيولة لتمتد الى نهاية العام 2021 .
- الدراسات السابقة

نظرا لان فايروس كورونا قد ظهر في نهاية العام 2019 ، فان الدراسات حول اثاره غير الصحية ما زالت محدودة . فقد بحثت دراسة (Beck & Keil , 2021) في تأثير جائحة كورونا على أداء البنوك الأمريكية وقدرتها على دعم الاقتصاد من خلال الإقراض ، وتوصلت إلى أن لصدمات الاقتصاد تأثير ايجابي على الإقراض ، حيث أدت الى زيادة القروض التي منحها البنوك لمنشات الأعمال الصغيرة مدفوعة ببرامج الدعم الحكومية . وفي ورقة منشورة للبنك الدولي ، بحث (Kunt, Pedraza, & Ortega , 2020) في أسعار أسهم البنوك منتشرة في 53 دولة حول العالم لتقييم تأثير جائحة COVID-19 على القطاع المصرفي والذي كان من المتوقع أن يلعب دوراً مهماً في امتصاص الصدمة من خلال توفير الائتمان لقطاع الشركات والعائلات. وفي محاولة لتسهيل ذلك ، سنت البنوك المركزية والحكومات في جميع أنحاء العالم مجموعة واسعة من تدابير السياسة لتوفير سيولة أكبر ودعم تدفق الائتمان. الا أن الأزمة ودور الإقراض الذي من المتوقع أن تلعبه البنوك قد وضع الأنظمة المصرفية تحت ضغط كبير. تشير النتائج إلى أن التأثير السلبي لصدمة COVID-19 على البنوك كان أكثر وضوحاً وطويل الأمد من تأثيره على الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى. علاوة على ذلك فقد عانت

البنوك الكبرى ، وإلى حد ما البنوك ذات رأس المال الأفضل ، من انخفاض أكبر في عوائد أسهمها ، مما يعكس دورها الأكبر المتوقع في التعامل مع الأزمة.

تؤكد النتائج أن دعم السيولة ، وتدابير مساعدة المقترضين ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستجابة أسعار أسهم البنوك . حيث كان أداء أسهم البنوك دون أداء أسواقها المحلية والشركات المالية الأخرى غير المصرفية. لقد خففت اجراءات دعم السيولة ومساعدة المقترضين من التأثير السلبي للأزمة وكان لها الأثر الإيجابي الأكبر على العوائد المصرفية غير الطبيعية . ومع ذلك ، فهذا لا ينطبق على جميع البنوك أو في جميع الظروف، فقد أدت الى الضغط على البنوك التي تعاني بالفعل من نقص في رأس المال ، كما لم تسفر هذه السياسات عن تأثير إيجابي على أسعار أسهم البنوك في البلدان النامية.

وحول تأثير covid19 على سوق الأسهم الهندية على القطاع المصرفي ، ومن خلال التأثير المقارن للانحرافات في أسعار أسهم البنوك قبل الجائحة وخلالها جاءت دراسة (Jaiswal and Arora , 2020) لتغطي هذه الفجوة . قام البنك المركزي بتطبيق إجراءات متنوعة لمواجهة COVID - 19. فقد أعلن بنك الاحتياطي الهندي في سياسته النقدية عن تخفيض معدل إعادة الشراء ، وتوفير السيولة للبنوك وزيادة التسهيلات ، كما سمح أيضاً بتأجيل السداد لمدة 3 أشهر للمقترضين من جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية .

بينت النتائج أن مخاطر البنوك قد ارتفعت خلال فترة الكورونا مقارنة مع الاستقرار النسبي قبل هذه الفترة ، مما أضر على أداء القطاعات المصرفية في الهند مما أدى إلى تراجع السوق ، مع استثناءات لبعض البنوك والتي حققت عوائد مرتفعة.

وفي الأردن جاءت دراسة (Abu Saleem,2021) بهدف التعرف على تأثير فيروس كورونا على جودة التدقيق في الأردن .وكد تم جمع البيانات من خلال الاتصال بست شركات تدقيق دولية لفحص تأثير الوباء على جودة التدقيق .توصل الباحث إلى أن جودة التدقيق تتأثر بانتشار جائحة فيروس كورونا ويؤدي إلى مواجهة المدققين لتحديات مختلفة. فبسبب التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الحركة والسفر في البلاد ، واجه المدققون صعوبات في جمع الأدلة المناسبة والتي قد تزيد من احتمال قيام المدققين بإبداء آراء خاطئة حول عرض البيانات المالية والمركز المالي للعملاء .

كما يلاحظ من هذه الأبحاث خلوها من دراسات تبحث في أثر اجراءات السيولة التي اعلن عنها البنك المركزي الأردني على أسعار الأسهم للبنوك المدرجة في بورصة عمان. ولذلك جاءت هذه الدراسة كخطوة أولية ، مع امكانية التوسع في دراسات مستقبلية في ذلك .

فرضية الدراسة

نظرا لأهمية قطاع البنوك في استقرار ودعم الاقتصاد الأردني ، تقوم الدراسة على محاولة معرفة ردة فعل السوق نحو قرارات البنك المركزي بدعم القطاعات المختلفة وتسهيل منح الائتمان ، وذلك من خلال معرفة أهمية دعم السيولة على أسعار الأسهم ، وذلك من خلال الفرضية التالية :

H0: لا يوجد أثر لدعم السيولة على أسعار الأسهم للبنوك المدرجة في بورصة عمان

منهجية الدراسة

يعتبر قطاع البنوك أحد أهم القطاعات في بورصة عمان ، إذ أن القيمة السوقية له تقارب نسبة 48% من إجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال وبقيمة نحو 6.5 مليار دينار أردني حتى نهاية شباط 2021 (ase.com.jo). ولذا ، فإن مجتمع الدراسة يتكون من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان وعددها 15 بنك .تم استثناء بنك واحد من الدراسة والتحليل نتيجة ايقاف تداول أسهمه لعدة فترات ، وبذلك بلغت عينة الدراسة النهائية 14 بنكا.

تم الحصول على البيانات المطلوبة من موقع بورصة عمان ، والتي تمثلت في أسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة للفترة الممتدة من 2019/7/1 ولغاية 2020/12/31 . قسمت فترة الدراسة الى فترتين : الأولى من 2019/7/1 ولغاية 2020/2/28 ، وهي الفترة السابقة لاعلان اجراءات الحظر. والثانية من 2020/4/1 ولغاية 2020/12/31 ، وهي الفترة بعد اعلان البنك المركزي عن اجراءات دعم الاقتصاد وضخ السيولة. ومن خلال احتساب الانحراف المعياري للبنوك خلال الفترتين يتم تحديد أثر قرارات البنك المركزي في ضخ السيولة على أسعار الأسهم للبنوك .وبعد احتساب المتوسط الحسابي لأسعار الأسهم ، تم احتساب الانحراف المعياري ، حيث يظهر الانحراف المعياري مدى قرب أو بعد القيم عن المتوسط ، فاذا انخفض الانحراف المعياري يعني قرب غالبية القيم من وسطها ، أي أن هناك استقرار نسبي في أداء الأسهم . بينما يشير ارتفاع الانحراف المعياري

الى بعد غالبية القيم عن وسطها الحسابي ، أي يوجد تشتت عال نتيجة الاضطراب في السوق. (Jaiswal & Arora 2020)

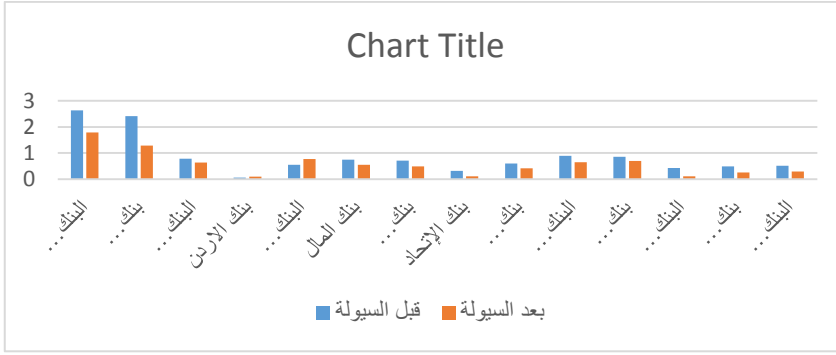
نتائج الدراسة

بعد تحليل بيانات الدراسة لأسهم البنوك الأربعة عشر ، وبما مجموعه 238 مشاهدة وللفترة 2019 و 2020 ، والتي تم تجزئتها الى فترتين لتناسب غرض الدراسة ، فترة ما قبل اجراءات البنك المركزي لدعم السيولة ، والفترة الثانية بعد اجراءات هذا الدعم . تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل فترة على حدة ، ثم تم اجراء تحليل الانحراف المعياري ، والتي تظهر نتائجها في الجدول التالي :

جدول (1) نتائج الانحراف المعياري لأسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان

الرقم	البنك	قبل السيولة	بعد السيولة
1	البنك العربي	2.638679	1.786791
2	بنك الاسكان	2.408869	1.291031
3	البنك الاهلي	0.779299	0.629942
4	بنك الاردن	0.058623	0.100735
5	البنك الإسلامي الأردني	0.550062	0.774057
6	بنك المال	0.741292	0.544304
7	بنك القاهرة عمان	0.70682	0.493235
8	بنك الإتحاد	0.320563	0.101969
9	بنك الاستثمار العربي	0.597219	0.410739
10	البنك التجاري الأردني	0.888016	0.646442
11	بنك المؤسسة العربية	0.856196	0.692011
12	البنك الأردني الكويتي	0.424551	0.108591
13	بنك صفوة الإسلامي	0.492036	0.250462
14	البنك الاستثماري	0.507062	0.292102

كما تظهر هذه النتائج في الرسم البياني التالي ، والذي يبين نتائج الانحراف المعياري لكل بنك من العينة ، بحيث يبين الانحراف المعياري للبنك قبل أثر السيولة ، وبعد السيولة التي أعلن عنها من قبل البنك المركزي :



شكل نتائج الانحراف المعياري لأسهم البنوك

من خلال الجدول ومن خلال الشكل السابق ، تظهر النتائج انخفاض الانحراف المعياري لدى غالبية البنوك بعد ضخ السيولة ، حيث جاءت أسعار الأسهم لغالبية البنوك مقتربة من المتوسط بانحراف معياري منخفض للفترة ما بعد شهر نيسان 2020/4 ولغاية نهاية سنة 2020 .

بينما تظهر النتائج ارتفاع الانحراف المعياري لدى غالبية البنوك المدرجة في بورصة عمان قبل قرار البنك المركزي بضخ السيولة ولغاية شهر شباط 2020/2 . ان أكبر انخفاض للانحراف المعياري لأسهم البنوك المرتبط بضخ السيولة النقدية كان لدى البنك العربي ، ثم بنك الاسكان . بينما حقق بنكان ارتفاعا في الانحراف المعياري بعد السيولة وهما البنك الاسلامي وبنك الأردن .

هذه النتائج تظهر أثر ضخ السيولة لتوسيع الائتمان المصرفي على أسعار أسهم البنوك ، فرغم انخفاض أسعار أسهمها نتيجة قلق المستثمرين بسبب اثار جائحة كورونا ، الا أن تدخل البنك المركزي من خلال الاجراءات التي اتبعها لزيادة الثقة والأمان في الوضع الاقتصادي ، كان له أثر في ضبط مخاوف المستثمرين وتهدئة الأسواق ، والذي ظهر في انخفاض الانحراف المعياري خلال الفترة بعد قرارات البنك المركزي ، فكانت القيم قريبة من المتوسط ، وبعيدة عن التشتت ، مما يدل على انخفاض القلق لدى هؤلاء المستثمرين ، وان كان حذرا .

لذا ، فان النتيجة التي توصلت اليها الدراسة أنه يوجد أثر لاجراءات البنك المركزي في ضخ السيولة في السوق ، على أسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان .

وهذه النتيجة تؤكد سلامة الاجراءات التي اتبعتها البنك المركزي على الصعيد النقدي والصعيد المالي لمواجهة تداعيات فايروس كورونا على الاقتصاد المحلي والتي خففت التأثير السلبي لهذه الأزمة. وبهذه النتائج والتي تتعارض - الى حد ما - مع نتائج دراسة (Kunt, Pedraza, & Ortega, 2020) والتي توصلت الى أن اجراءات دعم السيولة ومساعدة المقترضين خففت من التأثير السلبي للأزمة وكان لها الأثر الإيجابي الأكبر على العوائد المصرفية غير الطبيعية، ومع ذلك لم تسفر هذه السياسات عن تأثير إيجابي على أسعار أسهم البنوك في البلدان النامية. فقد استقرت اسعار أسهم البنوك في بورصة عمان، رغم انخفاضها عن الفترة السابقة قبل كورونا وقبل اجراءات البنك المركزي لتدفق السيولة.

وكذلك فقد تعارضت نتائج هذه الدراسة مع نتائج (Jaiswal and Arora, 2020) والتي بحثت تأثير covid19 على سوق الأسهم الهندية للقطاع المصرفي، وتوصلت أي أن لها أثر على أداء القطاعات المصرفية في الهند مما أدى إلى تراجع السوق. وبناء على هذه النتائج، يوصي الباحث بعمل دراسات أخرى تأخذ أثر ضخ السيولة على أسعار الأسهم للقطاع المصرفي مع التوسع في الفترة الزمنية تمتد لنهاية العام 2021، لأن البنك المركزي أعلن عن اجراءات اضافية داعمة للسيولة الى نهاية العام 2021. وكذلك يمكن عمل دراسات أخرى لمقارنة أثر هذه الجائحة بين القطاع المالي وغير المالي.

المراجع

- www.cbj.gov.jo البنك المركزي الأردني
- www.ase.com.jo بورصة عمان
- <http://jsf.org> منتدى الاستراتيجيات الاردني
- Acharya, V., & Steffen, S. (2020). The risk of being a fallen angel and the corporate dash for cash in the midst of COVID. *CEPR COVID Economics, 10*
- Avantika, J.& Ruchi, A.(2020). Impact of COVID19 in Indian Stock Market With Focus on Banking Sector.International Journal of Engineering Technology and Management Sciences. *ijetms.in Issue:4, Volume No.4*
- Beck, T.& J Keil (2021), “Are Banks Catching Corona? Effects of COVID on Lending in the US”, CEPR Discussion Paper 15869.
- Demirguc-Kunt, A., Pedraza, A. & Ruiz-Ortega, C. (2020). Banking Sector Performance During the COVID-19 Crisis. World Bank Policy Research Working Paper 9363.<https://papers.ssrn.com › sol3 › papers>
- Dirk, V., Roberto, F., Giulio, N.& João, S.(2020). Banks in the Age of Covid-19: Protect, Serve and Build Resilience. <https://www.bain.com › insights>
- Khalil, S. Abu Saleem.(2021).The Impact of the Coronavirus Pandemic on Auditing Quality in Jordan.International Journal of Innovation, Creativity and Change. www.ijicc.net. Volume 15, Issue 4, 2021
- Thorsten, B. & Jan, K.(2021). Bank performance in the time of COVID-19: Evidence from the US. <https://voxeu.org/article/bank-performance-time-covid-19>

